المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/02/2016

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

السكتاوي يفند ادعاءات الرميد حول حقوق الإنسان في مراكز الشرطة والسجون

3/5225

■ أمال المنصوري

بخلاف التصريحات الأخيرة لوزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، الذي نفى فيها وجود حالات التعذيب بالسجون المغربية، خلال تقديم حصيلة إصلاح منظومة العدالة مؤازرا برئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ، انتقد التقرير السنوي لمنظمة "أمنستي"، خلال الندوة التي خصصتها لتقديمه عدم إجلاء الحقيقة بشأن استمرار تردي واقع السجون المغربية، ووجود انتهاكات خطيرة لحقوق السجناء.

وجاء في تقريرها، " ان الحكومة المغربية لم تضمن توفير الحماية للموقوفين والسجناء من التعذيب، ولم تقم بإجراء تحقيقات عاجلة في مزاعم التعذيب أو ضمان مساءلة مرتكبيه"، وحذر محمد السكتاوي، مدير فرع "أمنيستي" المغرب، من تقويض منجزات حقوق الإنسان التي بناها المغرب في مجال العدالة الانتقالية، داعيا الحكومة إلى حماية هذه الحقوق بأعمال ملموسة "عوض الخرجات التسويقية للحكومة"، على حد تعبيره.

ودعا المتحدث ذاته، إلى فتح الباب أمام الصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان، لكي يقوموا بعملهم، مطالبا رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، بتحصين الحقوق، وتركيز الاهتمام على التحديات التي تواجه المغرب، خاصة في مجال الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بدل مواجهة المنظمات الحقوقية.

وقال السكتاوي" أن التعذيب موجود بالمغرب، وذلك بشهادة عدد من المؤسسات الرسمية، كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والإدارة العامة للأمن الوطني التي فتحت تحقيقات في الموضوع، ونبحث عن تبديد الظلام عن كل ما قد يسيء إلى صورة المغرب". مشيرا إلى "أن المعطيات التي جاء بها التقرير السنوي، تعتبر جد صادمة"، داعيا الحكومة إلى "تكذيبها"، ومؤكدا على أنه "وجب على الحكومة المغربية تجديد التزامها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، لا التركيز فقط عن الخرجات الإعلامية للدفاع عن نفسها".

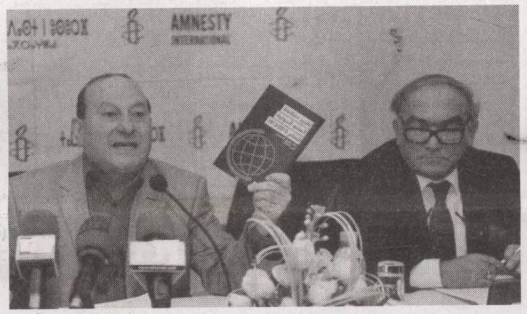

وزير العدل مصطفى الرميد، خلال تقديم الحصيلة، قال" المغرب ساهم في توفير أعلى ضمانات للمحاكمة العادلة، ومن ذلك اتصال المحامي بالشخص الموضع في الحراسة النظرية ابتداء من الساعة الأولى لإيقافه، وبدون ترخيص من النيابة العامة، حضور المحامي لعملية الاستماع إلى المشتبه فيه بارتكابه جناية أو جنحة إذا لم يكن موضوعا تحت الحراسة النظرية، وإمكانية حضور المحامي عند الاستماع للحدث من طرف ضباط الشرطة القضائية سواء كان محتفظا به تحت المراقبة أو غير محتفظ به؛ التسجيل السمعي البصري لاستجوابات الأشخاص المشتبه فيهم من طرف الشرطة القضائية،وإلزام ضابط الشرطة القضائية بإخضاع الشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية لفحص طبي بعد إشعار النيابة العامة، إذا لاحظ عليه مرض أو علامات أو آثارا تستدعي ذلك، إلزام النيابة العامة بإخضاع المشتبه فيه إلى فحص طبي في حالة ما إذا طلب منها ذلك أو عاينت بنفسها آثارا تبرر إجراء فحص طبي، تحت طائلة اعتبار اعتراف المتهم المدون في محضر الشرطة القضائية باطلا في حالة رفض إجراء الفحص الطبي إذا كان قد طلبه المتهم أو دفاعه؛ بطلان كل إجراء يتعلق بشخص موضوع تحت الحراسة النظرية، إذا تم بعد انتهاء المدة القانونية للحراسة النظرية أو بعد التمديد المأذون به قانونا، وإلزام وكيل الملك أو أحد نوابه بزيارة الأماكن المعدة للحراسة النظرية إذا بلغ باعتقال تعسفي أو عمل تحكمي، إلى جانب عقلنة الاعتقال الاحتياطي عبر معايير مضبوطة والتقليص من مدده".

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

التدبير الديمقراطي للتعددية الثقافية من ضمن الأولويات الرئيسية للمملكة

21522S

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، يوم الأربعاء بإشبيلية جنوب إسبانيا، إن التدبير الديمقراطي للتعددية الثقافية المغربية يعد إحدى الأولويات الرئيسية للمملكة، خاصة منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش المملكة .

وأوضح اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش منتدى حول التنوع الثقافي ودوره في خدمة التنمية ومقاومة التطرف، الذي تنظمه مؤسسة الثقافات الثلاث للبحر الأبيض المتوسط بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، أن التنوع الثقافي قضية نوقشت في وقت مبكر بالمغرب بهدف النهوض بالتعددية الثقافية.

وأشار اليزمي، في هذا الصدد، إلى أن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (إركام)، إلى جانب هيئة الإنصاف والمصالحة ومدونة الأسرة يعد إحدى أهم إنجازات المملكة في السنوات الأخيرة، مذكرا، في هذا الصدد، بأن دستور 2011عرف في ديباجته الهوية الوطنية المغربية بكونها تتميز بالتعددية بما فيها التاريخية.

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في السياق ذاته، الدور الهام الذي سيتعين على المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والذي تم إحداثه بموجب الدستور، الاضطلاع به، مشيرا إلى أن اللجنة المكلفة بإعداد مشروع القانون التنظيمي لهذه المؤسسة التي أحدثت متم سنة 2015، ستعمل على اعداد وملاءمة الاستراتيجيات اللازمة للنهوض أكثر بهذه التعددية.

وبحسب اليزمي فإن ذلك يؤكد الأهمية التي يتم إيلاؤها للغات كما يتضح من خلال إضفاء الطابع الرسمي على اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وحماية اللغة الحسانية والحفاظ على تماسك وتنوع الهوية المغربي.

كما أبرز الأهمية التي يتم إيلاؤها للمكون اليهودي للهوية التاريخية للمغرب، من خلال عديد من البرامج كتلك المتعلقة بالحفاظ على المقابر اليهودية، وتلك التي أفضت إلى نشر سلسلة من الكتب حول الذاكرة اليهودية في جهات مختلفة من المغرب.

وفي ما يتعلق بالثقافة الحسانية، قال السيد اليزمي إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم جنوب المملكة وجامعة محمد الخامس بالرباط، أحدث قبل أربع سنوات مركز الدراسات الصحراوية، الذي أضحى اليوم أول ناشر للكتب حول هذه الثقافة.

وخلص رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن هذه الإنجازات تعكس الدينامية المؤسساتية والجمعوية في مجال تدبير التنوع والتعدد الثقافي في المغرب.

يشار إلى أن منتدى "الثقافة، الهوية والتنمية البشرية" بإشبيلية (23-24 فبراير) ركز على العلاقة والتفاعل في المجال الثقافي بين إسبانيا والأندلس والبلدان المغاربية، لاسيما المغرب، كفضاء يمثل بوابة البحر الأبيض المتوسط، ومكان متميز بغناه الثقافي والتراثي، وكذا تفاعله على مدى قرون عديدة من التاريخ المشترك.

وتضمن برنامج هذا المنتدى المتوسطي ندوتين ركزت الأولى على "القيم المشتركة لبناء التعايش والتعاون على أساس احترام التنوع"، فيما همت الثانية "التنوع الثقافي مصدر الثروة والتنمية الاجتماعية"، وتناول المشاركون، من خلالهما، قضايا من قبيل "المناهج العملية لتدبير التنوع"، و"التعاون الثقافي باعتباره عاملا للتفاهم".

كما ناقش المشاركون في هذا المنتدى مواضيع مثل "دور الجامعات في دمقرطة الثقافة والولوج إلى مجتمع المعرفة"، و"تعزيز التراث ودور السياحة الثقافية"، و"المراكز التاريخية الأندلسية والمدن العتيقة نموذجا حيا للتعايش"، إلى جانب استكشاف مشاريع تخص مجالات التعزيز والتعريف والتكوين المرتبطة بحقل التراث الثقافي.

واشتمل برنامج المنتدى، أيضا، على أمسيتين للموسيقى الأندلسية، وذلك في إشارة للتعابير الفنية التي تجمع بين ضفتي حوض المتوسط، ركزت الأولى على شخصية الملك الشاعر المعتمد بن عباد، فيما أحيى الثانية فنانون مغاربيون قدموا نوبة الموسيقى الأندلسية التي تلتقي فيها المدارس الموسيقية التاريخية الثلاث للأندلس.

رسالة الأمة

تقرير يفتقد للمصداقية والرؤية المتوازنة

1024411

أبو سلمى

جاء تقرير منظمة العفو الدولية الجديد برسم سنة 2015 - 2016،حول الحريات العامة بالمغرب، متضمنا مجموعة من المغالطات التي تثار حولها الكثير من التساؤلات والشكوك، بالنظر إلى المصادر التي اعتمد عليها التقرير والتي غالبا ما تكون منحازة بشكل أو بآخر ضد المغرب، مما يضع مصداقية هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة على المحك.

إن الانتقادات التي وجهتها منظمة العفو الدولية، اعتمدت على "معلومات" أو "معطيات" صادرة إما عن جهات مشهود لها بمناوءتها للدولة المغربية بسبب وبدون سبب، سواء باسم حقوق الإنسان، أو بسبب ترويجه الجزائر وصنيعتها البوليساريو حول الصحراء، دون أن تعمل هذه المنظمة على التحقق من تلك " المعلومات " وجمع ما يكفي منها من المعنيين الآخرين، سواء الدولة أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو الجمعيات التي تعمل في إطار الدستور، وتشتغل على قضايا حقوق الإنسان، وتدافع عن حرية التعبير والتجمع، وتناهض كافة أشكال المس بكرامة الإنسان جسديا ومعنويا.

فالديباجة التي قدمت بها المنظمة تقريرها المزعوم عن المغرب، لم تختلف عن سابقاتها، بالنظر إلى تضمنها نفس العبارات والإشارات والمغالطات وبالتالي، لم يكن من المستغرب أن يزعم التقرير أن المغرب لا زال يفرض " قيودا على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع"، وأنه تم القبض على "المنتقدين وملاحقتهم قضائيا ومضايقة جماعات حقوق الإنسان وتفريق الاحتجاجات بالقوة"، والزعم بأن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والمحاكمات الجائرة" مازالت قائمة، والتمييز" الذي لا زالت تواجهه النساء، والزعم كذلك بأن هناك تعسف بطال مهاجرين وطالبي اللجوء، وتعرضهم لاستخدام القوة غير الضرورية والمفرطة. وهي معطيات تحتاج إلى التدقيق والتعامل معها بحذر والاستماع إلى الجهات المعنية، بما فيها الدولة والجهات الوصية، لتكوين فكرة موضوعية عن واقع حقوق الإنسان بالمغرب بمختلف تجلياتها القانونية والقضائية والإدارية والإنسانية والاجتماعية.

ولم يتردد التقرير في الخلط بين ما هو من صميم حقوق الإنسان وما هو مرتبط بتغليط الرأي العام عبر إشاعات مغرضة أو بالإخلال بالنظام العام، خاصة وأن الذين تم القبض عليهم كانوا إما في حالة سكر أو ارتكبوا أفعالا غير أخلاقية، مما يستوجب عليه الخضوع للمحاكمة ، نظرا لتعارض ما فعلوه مع قيم ومبادئ المجتمع المغربي، وهو خلط يقلص من قيمة هذا التقرير، وما تضمنه من معطيات حول حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها وحرية التجمع وحقوق المرأة والإجهاض والإخلال بالآداب العامة وحقوق اللاجئين والمهاجرين، وغيرها من القضايا التي تظل بحاجة إلى مزيد من التدقيق أو التأكد التام من المعطيات المتعلقة بها غير أنه تم إطلاق العنان لأحكام متسرعة دون القيام بالمجهود المطلوب للتحليل الموضوعي والمنصف لكل المنجزات والمكتسبات التي حققها المغرب حتى الآن.

فقد أبان المغرب عن إرادة قوية وراسخة في القطع التام مع كل الممارسات المتعارضة مع مبادئ وثقافة حقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب، وأن الخلط بين ما هو من صميم ما ينص عليه القانون ويقضي به وإعمال المسطرة القضائية في التعامل مع قضايا تدخل تحت بند الحق العام، وبين ما هو من التزامات المغرب الوطنية والدولية بشأن احترام حقوق الإنسان، وملاءمة القوانين الوطنية مع المبادئ الكونية في هذا الشأن.

وبناء على خياره الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه في مجال حقوق الإنسان وجهوده المبذولة حتى اليوم في النهوض بها والنتائج التي راكمها على مدى السنوات الماضية وهذه السنة، وعمله المتواصل في توطيد الحقوق والحريات، لم يكتف المغرب بملاءمة قانونه مع الاتفاقية الدولية الخاصة بالتعذيب، بل صادق على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية، وفتح السجون ومخافر الشرطة أمام المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة لإجراء الأبحاث الممكنة حول الموضوع، إيمانا منه بأهمية الآليات الدولية في مواكبة التطورات الحقوقية الإيجابية الملموسة، ودليلا على أن سجله الحقوقي وأهمية المنجزات التي حققها في هذا الباب تفرض على منظمة العفو الدولية التحلي بالموضوعية والتروي في التعاطي مع المعطيات المقدمة لها من قبل بعض الجمعيات أو الأشخاص أو مما تنشره الصحف، وبالتالي التحري الدقيق عنها بدل السقوط في مغبة الانحياز المكشوف لأطراف غير مؤمنة بالتقدم الحاصل في مجال الحريات العامة بالمغرب هذا الخيار، الذي ولا شك، سيمس بمصداقية ما تنشره المنظمة ويجعلها تحيد عن الأهداف التي سطرتها وهي خدمة حقوق الإنسان لا خدمة جهات على حساب جهات أخرى.

مندوبية حقوق الإنسان تطالب بتعويض ضحايا "السيدا" في المغرب

هسبريس – محمد الراجي (صورة – منير امحيمدات) الخميس 25 فبراير 2016 - 20:50

في الوقتِ الذي يعيش فيه حاملو فيروس نقصان المناعة (السيدا) بالمغرب في عُزلة، بسبب التمثلات الاجتماعية السائدة إزاءهم، وفي الوقت الذي تبذل فيه وزارة الصحة جهودا لتحسين وضعيتهم، بعْد اعتماد إستراتيجية وطنيّة سنة 2014، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قدّم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، مواقفَ مثيرةً حول معالجة وضعية المرضى بـ"السيدا".

الهيبة قالَ، في كلمة ألقاها نيابة عنْه مسؤول بالمندوبية، في افتتاح ورشة حول مراجعة المحيط التشريعي والتنظيمي المتعلق بفيروس نقصان المناعة المكتسبة، **نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بشراكة مع وزارة الصحة، (قال) إنَّ على الدّولة أنْ تُقدّمَ تعويضات مادّية لحاملي فيروس فقدان المناعة المكتسبة، في حال مسؤولية مرافق الدولة عن اكتساب المرض، كالحُقن أو الدم الملوث، معَ كفالة مجانية العلاج لهم.

وفي الجانب القانوني، دعا الهيبة إلى توفير بيئة قانونية مساعدة على ملاءمة التشريعات الوطنية مع المبادئ والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وأيّدَ، في هذا السياق، عدم المتابعة الجنائية للمرضى المصابين بـ"السيدا"، وتوفير المساعدة القانونية والقضائية لهم، وتمتيعهم بأعذار مؤهِّلة للإعفاء من العقاب في بعض الجرائم التي قد يرتكبونها.

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان قال إنَّ من مداخل معالجة وضعية المرضى والحاملين لفيروس "السيدا"، تعزيزُ العقوبات الجنائية وتوفيرُ مداخل لجبر الضرر، وتقوية المقاربة الوقائية من خلال نشر الوعي بمخاطر المرض وتوفير المعطيات بشأنه والتوعية بحقوق الضحايا والأسباب المؤدية له.

وشدّد المتحدّث على أنّ الجهود الوطنية المبذولة في إطار البرامج العمومية لمكافحة "السيدا"، تظل فعاليتها في الميدان مرهونة بمدى توافق المنظومة التشريعية مع المرجعيات الدولية لحقوق الإنسان، ودعا، في هذا السياق، إلى اتخاذ تدابيرَ من شأنها أن تكفل مساواة المرضى وحاملي الفيروس بغيرهم في ما يخص التمتع بباقي حقوق الإنسان، كالتعليم والعمل والسكن والضمان الاجتماعي والمشاركة في الحياة العامة والحريات الأساسية.

وفي ما يتعلّق بالمحيط التشريعي والتنظيمي المتعلق بفيروس نقص المناعة المكتسبة، قال الهيبة إنّ معالجة موضوع ملاءمة التشريعات الوطنية في هذا المجال مع المعايير الدولية يستدعي استحضار تحدّي زيادة تعرُّض بعض الفئات الهشّة لمخاطر الإصابة بالداء، والتمييز والوصْم الذي يعاني منه المرضى وحاملو الداء، فضلا عن إعاقة الاستجابة الفعَّالة التي تحدُّ من تدابير الوقاية، والتي تضمَّنتها عدة مرجعيات في مجال حقوق الإنسان، وكذا دستور 2011.

وأكّدَ المتحدّث أنَّ الانكباب على معالجة الأشخاص المصابين ينبغي أن ينبني على مقاربة حقوقية لتحقيق غايات وأهداف أساسية؛ على رأسها مكافحة مظاهر التمييز، والمساواة في العلاج بالنسبة للفئات الاجتماعية التي تعاني من تمثلات اجتماعية وثقافية تمسّ بالكرامة الإنسانية للمرضى وحاملي الفيروس وذويهم، والوقاية من المخاطر الصحية للمجتمع من انتشار الداء، وتوفير معطيات دقيقة حوله وحول المصابين به.

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان دعا إلى تعزيز الرعاية الصحية والولوج إلى العلاج بالنسبة للمرضى بـ"السيدا"، وتوفير الحماية للمعتقلين منهم داخل السجون، مضيفا أنَّ التفاعل الدؤوب مع المنظومة الأممية أصبح يَطرح أكثر من أي وقت مضى رهان مواكبة وملاءمة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بمختلف مصادرها.

http://www.hespress.com/societe/296261.html

آخر الأخبار

■ علمت «الأخبار» أن العربي بن الشيخ، المدير العام للتكوين المهني، تسبب في احتقان اجتماعي خطير بمدينة العيون، قد يتسبب في تهديد استقرار وأمن المنطقة، بعدما تملص من اتفاقية وقعتها المديرية الجهوية للتكوين المهني بجهة العيون مع المجلس الجهوي لحقوق الإنسان، تقضي بتوفير التكوين لحوالي 300 شاب من أبناء معتقلين سابقا، بغرض إدماجهم في سوق الشغل، وذلك في إطار جبر الضرر الاجتماعي، لكن بعد سنتين من التكوين وجد هؤلاء الشباب أنفسهم بالشارع، بدون منحهم شهادات التكوين أو توفير فرص الشغل لهم، ما أشعل موجة من الاحتجاجات داخل المدينة، ووضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موقف حرج بخصوص هذا الملف، حيث سارع أعضاء المجلس إلى مطالبة مكتب التكوين المهني بالالتزام بمضامين الاتفاقية تفادياً لأي تصعيد احتجاجي واستغلاله من طرف الانفصاليين لتأجيج الوضع المستقر بالمدينة.

المحجوب الهيبة يقترح عدم المتابعة الجنائية للمرضى المصابين بالسيدا في بعض القضايا

فطومة نعيمي

المغرب مطالب بملاءمة إطاراته التشريعية والتنظيمية لأجل رفع التمييز عن مرضى السيدا وضمان حقوقهم الإنسانية. كما أن الاستيراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، التي أطلقتها وزارة الصحة في ماي 2014 بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمدمجة لبعد حقوق الإنسان في محاربة الداء، «مرهونة فعالية وقعها في الميدان بتوافر منظومة تشريعية و تنظيمية تمتح من المرجعية الدولية في هذا المضمار» هذا ما أكده المندوب الوزاري في حقوق الإنسان المحجوب الهيبة.

وشددت كلمة المندوب الوزاري، التي تلاها نيابة عنه الخبير القانوني بالمندوبية الوزارية حميد عشاق في ورشة خاصة بتقديم دراسة حول المحيط التشريعي والتنظيمي المتصل بفيروس نقص المناعة من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة :«توفير بيئة قانونية مساعدة من خلال العمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع مبادئ وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان» وذلك بغاية «تحقيق تطور إيجابي في مجال حقوق الإنسان وارتباطها بفيروس السيدا».

وأجملت كلمة المحجوب الهيبة أبرز المجالات، التي لا بد من التبئير عليها في مقترح المراجعة التشريعية والتنظيمية، في: « ضمان الحق في الرعاية الصحية والولوج إلى العلاج، وعدم المتابعة الجنائية للمرضى المصابين، وتوفير المساعدة القانونية والقضائية لهم، وتمتيعهم بأعذار معفية من العقاب في بعض الجرائم، وحماية المرضى من المعتقلين والمسجونين، وضمان التعويض في حالة مسؤولية مرافق الدولة على اكتساب المرض كالدم الملوث والحقن الملوثة، وكفالة مجانية العلاج والتكفل الاجتماعي والنفسي للمرضى، وحماية المعطيات الشخصية للمصابين، وتعزيز العقوبات الجنائية، وتوفير مداخيل لجبر الضرر». أما على مستوى التدابير الوقائية، فركزت كلمة المندوب الوزاري على «تقوية المقاربة الوقائية من خلال تقوية الوعي بمخاطر المرض وتوفير المعطيات بشأنه والتوعية بحقوق الضحايا، ومكافحة الأسباب المؤدية إلى انتشار المرض وخاصة تعاطي المخدرات والتناوب على استعمال المواد الناقلة للفيروس بين الأفراد ومعاقبة المتسببين في المرض».

واعتبر المحجوب الهيبة في كلمته أن الأهداف من مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني في علاقته بفيروس السيدا، لابد من أن يهدف تحقيق 3 أهداف أساسية هي : «مكافحة مظاهر التمييز وعدم المساواة في الولوج للعلاج بالنسبة لفئة اجتماعية تعاني من تمثلات اجتماعية وثقافية تمس بالكرامة الإنسانية للمرضى وحاملي الفيروس وذويهم، و تحقيق العلاج والإدماج الاجتماعي للمرضى وحاملي الفيروس، وتعزيز التضامن الاجتماعي معهم ومع عائلاتهم، و الوقاية من الأخطار الصحية للمجتمع في ما يتعلق بانتشار الداء وتوفير معطيات دقيقة حوله وحول المصابين به والتحديات المطروحة في مجالي الوقاية والعلاج» .

وزادت الكلمة أن ضمان الحقوق لفئة المرضى بالسيدا، لا بد من أن ترتكز على «كفالة المساواة بينهم وغيرهم من المواطنين في ما يهم التمتع بباقي حقوق الإنسان الأخرى من مثل التعليم والعمل والسكن والضمان الاجتماعي والمشاركة في الحياة العامة والحريات الأساسية».

وأياما قليلة قبل حلول اليوم العالمي لمحاربة التمييز، الذي يحييه العالم في الثالث من شهر مارس، وفي إطار دائما الاستيراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورشة خاصة بتقديم دراسة حول المحيط التشريعي والتنظيمي المتصل بفيروس نقص المناعة، يوم الخميس 25فبراير 2015. وهي الدراسة، التي استهدفت، وفق ما أكده الأمين العام للمجلس محمد الصبار، دراسة وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية في علاقتها بفيروس نقص المناعة المكتسب مستلهمة في منهجيتها وأسسها ومقارباتها المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان عامة وحقوق الأشخاص المتعايشين مع السيدا والأشخاص الأكثر عرضة لخطر الإصابة به.

وقد أبرزت الدراسة، التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع وزارة الصحة بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا، واستهدفت البحث في نواقص الإطار التشريعي والتنظيمي المغربي، (أبرزت) أن الترسانة التشريعية والقانونية المغربية تتضمن مقتضيات تحظر أشكال التمييز وتضمن المساواة في الحقوق سيما الحقوق المتصلة بالصحة، إلا أن معاناة المرضى والمتعايشين

مع الفيروس، من التمييز، تتكرس أكثر على أرض الواقع من خلال الممارسات التمييزية التي هم عرضة لها في المؤسسات، والتي تظل عوائق أساسية أمام ولوج هؤلاء الأشخاص إلى الخدمات.

وأوضحت الدراسة أن هذه العوائق تتمثل، خصوصا، في رفض تقديم الرعاية الصحية لهذه الفئة، خاصة في مجال طب الأسنان والجراحة. فضلا عن أنهم يشتكون، على المستوى المهني والفضاءات المهنية، من الطرد التعسفي بسبب إصابتهم. وذلك لأن معطياتهم الشخصية لا تحظى بالسرية في مجموعة من الوضعيات (بالمستشفيات والسجون وأماكن العمل)، وهو ما ينعكس سلبا على التكفل بهذه الفئة.

وأشارت الدراسة إلى أنه وبسبب صعوبة الولوج إلى المساعدة القانونية، وصعوبة إثبات الممارسات التمييزية في حقهم بسبب المرض، فإن هذه الفئة لا تلجأ إلى القضاء بشكل فردي وتلقائي لمتابعة الجهات الممارسة للتمييز ضدها. علما أن الإطار القانوني المتصل بالتمييز لا يُدمج بشكل واضح فيروس السيدا كسبب تمييزي. كما أن مدونة الشغل والقانون الجنائي معا لا يُحددان في بنودهما فيروس نقص المناعة المكتسب كسبب للتمييز.

http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?nid=2310619

مندوبية حقوق الإنسان تطالب بتعويض ضحايا "السيدا" في المغرب

هسبريس – محمد الراجي (صورة – منير امحيمدات) الخميس 25 فبراير 2016 - 20:50

في الوقتِ الذي يعيش فيه حاملو فيروس نقصان المناعة (السيدا) بالمغرب في عُزلة، بسبب التمثلات الاجتماعية السائدة إزاءهم، وفي الوقت الذي تبذل فيه وزارة الصحة جهودا لتحسين وضعيتهم، بعْد اعتماد إستراتيجية وطنيّة سنة 2014، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قدّم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، مواقفَ مثيرةً حول معالجة وضعية المرضى بـ"السيدا".

الهيبة قالَ، في كلمة ألقاها نيابة عنْه مسؤول بالمندوبية، في افتتاح ورشة حول مراجعة المحيط التشريعي والتنظيمي المتعلق بفيروس نقصان المناعة المكتسبة، **نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بشراكة مع وزارة الصحة، (قال) إنَّ على الدّولة أنْ تُقدّمَ تعويضات مادّية لحاملي فيروس فقدان المناعة المكتسبة، في حال مسؤولية مرافق الدولة عن اكتساب المرض، كالحُقن أو الدم الملوث، معَ كفالة مجانية العلاج لهم.

وفي الجانب القانوني، دعا الهيبة إلى توفير بيئة قانونية مساعدة على ملاءمة التشريعات الوطنية مع المبادئ والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وأيّدَ، في هذا السياق، عدم المتابعة الجنائية للمرضى المصابين بـ"السيدا"، وتوفير المساعدة القانونية والقضائية لهم، وتمتيعهم بأعذار مؤهِّلة للإعفاء من العقاب في بعض الجرائم التي قد يرتكبونها.

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان قال إنَّ من مداخل معالجة وضعية المرضى والحاملين لفيروس "السيدا"، تعزيزُ العقوبات الجنائية وتوفيرُ مداخل لجبر الضرر، وتقوية المقاربة الوقائية من خلال نشر الوعي بمخاطر المرض وتوفير المعطيات بشأنه والتوعية بحقوق الضحايا والأسباب المؤدية له.

وشدّد المتحدّث على أنّ الجهود الوطنية المبذولة في إطار البرامج العمومية لمكافحة "السيدا"، تظل فعاليتها في الميدان مرهونة بمدى توافق المنظومة التشريعية مع المرجعيات الدولية لحقوق الإنسان، ودعا، في هذا السياق، إلى اتخاذ تدابيرَ من شأنها أن تكفل مساواة المرضى وحاملي الفيروس بغيرهم في ما يخص التمتع بباقي حقوق الإنسان، كالتعليم والعمل والسكن والضمان الاجتماعي والمشاركة في الحياة العامة والحريات الأساسية.

وفي ما يتعلّق بالمحيط التشريعي والتنظيمي المتعلق بفيروس نقص المناعة المكتسبة، قال الهيبة إنّ معالجة موضوع ملاءمة التشريعات الوطنية في هذا المجال مع المعايير الدولية يستدعي استحضار تحدّي زيادة تعرُّض بعض الفئات الهشّة لمخاطر الإصابة بالداء، والتمييز والوصْم الذي يعاني منه المرضى وحاملو الداء، فضلا عن إعاقة الاستجابة الفعَّالة التي تحدُّ من تدابير الوقاية، والتي تضمَّنتها عدة مرجعيات في مجال حقوق الإنسان، وكذا دستور 2011.

وأكّدَ المتحدّث أنَّ الانكباب على معالجة الأشخاص المصابين ينبغي أن ينبني على مقاربة حقوقية لتحقيق غايات وأهداف أساسية؛ على رأسها مكافحة مظاهر التمييز، والمساواة في العلاج بالنسبة للفئات الاجتماعية التي تعاني من تمثلات اجتماعية وثقافية تمسّ بالكرامة الإنسانية للمرضى وحاملي الفيروس وذويهم، والوقاية من المخاطر الصحية للمجتمع من انتشار الداء، وتوفير معطيات دقيقة حوله وحول المصابين به.

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان دعا إلى تعزيز الرعاية الصحية والولوج إلى العلاج بالنسبة للمرضى بـ"السيدا"، وتوفير الحماية للمعتقلين منهم داخل السجون، مضيفا أنَّ التفاعل الدؤوب مع المنظومة الأممية أصبح يَطرح أكثر من أي وقت مضى رهان مواكبة وملاءمة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بمختلف مصادرها.

http://www.hespress.com/societe/296261.html

المحجوب الهيبة يقترح عدم المتابعة الجنائية للمرضى المصابين بالسيدا في بعض القضايا

فطومة نعيمي

المغرب مطالب بملاءمة إطاراته التشريعية والتنظيمية لأجل رفع التمييز عن مرضى السيدا وضمان حقوقهم الإنسانية. كما أن الاستيراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، التي أطلقتها وزارة الصحة في ماي 2014 بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمدمجة لبعد حقوق الإنسان في محاربة الداء، «مرهونة فعالية وقعها في الميدان بتوافر منظومة تشريعية و تنظيمية تمتح من المرجعية الدولية في هذا المضمار» هذا ما أكده المندوب الوزاري في حقوق الإنسان المحجوب الهيبة.

وشددت كلمة المندوب الوزاري، التي تلاها نيابة عنه الخبير القانوني بالمندوبية الوزارية حميد عشاق في ورشة خاصة بتقديم دراسة حول المحيط التشريعي والتنظيمي المتصل بفيروس نقص المناعة من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة :«توفير بيئة قانونية مساعدة من خلال العمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع مبادئ وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان» وذلك بغاية «تحقيق تطور إيجابي في مجال حقوق الإنسان وارتباطها بفيروس السيدا».

وأجملت كلمة المحجوب الهيبة أبرز المجالات، التي لا بد من التبئير عليها في مقترح المراجعة التشريعية والتنظيمية، في: « ضمان الحق في الرعاية الصحية والولوج إلى العلاج، وعدم المتابعة الجنائية للمرضى المصابين، وتوفير المساعدة القانونية والقضائية لهم، وتمتيعهم بأعذار معفية من العقاب في بعض الجرائم، وحماية المرضى من المعتقلين والمسجونين، وضمان التعويض في حالة مسؤولية مرافق الدولة على اكتساب المرض كالدم الملوث والحقن الملوثة، وكفالة مجانية العلاج والتكفل الاجتماعي والنفسي للمرضى، وحماية المعطيات الشخصية للمصابين، وتعزيز العقوبات الجنائية، وتوفير مداخيل لجبر الضرر». أما على مستوى التدابير الوقائية، فركزت كلمة المندوب الوزاري على «تقوية المقاربة الوقائية من خلال تقوية الوعي بمخاطر المرض وتوفير المعطيات بشأنه والتوعية بحقوق الضحايا، ومكافحة الأسباب المؤدية إلى انتشار المرض وخاصة تعاطي المخدرات والتناوب على استعمال المواد الناقلة للفيروس بين الأفراد ومعاقبة المتسببين في المرض».

واعتبر المحجوب الهيبة في كلمته أن الأهداف من مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني في علاقته بفيروس السيدا، لابد من أن يهدف تحقيق 3 أهداف أساسية هي : «مكافحة مظاهر التمييز وعدم المساواة في الولوج للعلاج بالنسبة لفئة اجتماعية تعاني من تمثلات اجتماعية وثقافية تمس بالكرامة الإنسانية للمرضى وحاملي الفيروس وذويهم، و تحقيق العلاج والإدماج الاجتماعي للمرضى وحاملي الفيروس، وتعزيز التضامن الاجتماعي معهم ومع عائلاتهم، و الوقاية من الأخطار الصحية للمجتمع في ما يتعلق بانتشار الداء وتوفير معطيات دقيقة حوله وحول المصابين به والتحديات المطروحة في مجالي الوقاية والعلاج» .

وزادت الكلمة أن ضمان الحقوق لفئة المرضى بالسيدا، لا بد من أن ترتكز على «كفالة المساواة بينهم وغيرهم من المواطنين في ما يهم التمتع بباقي حقوق الإنسان الأخرى من مثل التعليم والعمل والسكن والضمان الاجتماعي والمشاركة في الحياة العامة والحريات الأساسية».

وأياما قليلة قبل حلول اليوم العالمي لمحاربة التمييز، الذي يحييه العالم في الثالث من شهر مارس، وفي إطار دائما الاستيراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورشة خاصة بتقديم دراسة حول المحيط التشريعي والتنظيمي المتصل بفيروس نقص المناعة، يوم الخميس 25فبراير 2015. وهي الدراسة، التي استهدفت، وفق ما أكده الأمين العام للمجلس محمد الصبار، دراسة وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية في علاقتها بفيروس نقص المناعة المكتسب مستلهمة في منهجيتها وأسسها ومقارباتها المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان عامة وحقوق الأشخاص المتعايشين مع السيدا والأشخاص الأكثر عرضة لخطر الإصابة به.

وقد أبرزت الدراسة، التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع وزارة الصحة بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا، واستهدفت البحث في نواقص الإطار التشريعي والتنظيمي المغربي، (أبرزت) أن الترسانة التشريعية والقانونية المغربية تتضمن مقتضيات تحظر أشكال التمييز وتضمن المساواة في الحقوق سيما الحقوق المتصلة بالصحة، إلا أن معاناة المرضى والمتعايشين

مع الفيروس، من التمييز، تتكرس أكثر على أرض الواقع من خلال الممارسات التمييزية التي هم عرضة لها في المؤسسات، والتي تظل عوائق أساسية أمام ولوج هؤلاء الأشخاص إلى الخدمات.

وأوضحت الدراسة أن هذه العوائق تتمثل، خصوصا، في رفض تقديم الرعاية الصحية لهذه الفئة، خاصة في مجال طب الأسنان والجراحة. فضلا عن أنهم يشتكون، على المستوى المهني والفضاءات المهنية، من الطرد التعسفي بسبب إصابتهم. وذلك لأن معطياتهم الشخصية لا تحظى بالسرية في مجموعة من الوضعيات (بالمستشفيات والسجون وأماكن العمل)، وهو ما ينعكس سلبا على التكفل بهذه الفئة.

وأشارت الدراسة إلى أنه وبسبب صعوبة الولوج إلى المساعدة القانونية، وصعوبة إثبات الممارسات التمييزية في حقهم بسبب المرض، فإن هذه الفئة لا تلجأ إلى القضاء بشكل فردي وتلقائي لمتابعة الجهات الممارسة للتمييز ضدها. علما أن الإطار القانوني المتصل بالتمييز لا يُدمج بشكل واضح فيروس السيدا كسبب تمييزي. كما أن مدونة الشغل والقانون الجنائي معا لا يُحددان في بنودهما فيروس نقص المناعة المكتسب كسبب للتمييز.

http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?nid=2310619

مندوبية حقوق الإنسان تطالب بتعويض ضحايا "السيدا" في المغرب

هسبريس – محمد الراجي (صورة – منير امحيمدات) الخميس 25 فبراير 2016 - 20:50

في الوقتِ الذي يعيش فيه حاملو فيروس نقصان المناعة (السيدا) بالمغرب في عُزلة، بسبب التمثلات الاجتماعية السائدة إزاءهم، وفي الوقت الذي تبذل فيه وزارة الصحة جهودا لتحسين وضعيتهم، بعْد اعتماد إستراتيجية وطنيّة سنة 2014، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قدّم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، مواقفَ مثيرةً حول معالجة وضعية المرضى بـ"السيدا".

الهيبة قالَ، في كلمة ألقاها نيابة عنْه مسؤول بالمندوبية، في افتتاح ورشة حول مراجعة المحيط التشريعي والتنظيمي المتعلق بفيروس نقصان المناعة المكتسبة، **نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بشراكة مع وزارة الصحة، (قال) إنَّ على الدّولة أنْ تُقدّمَ تعويضات مادّية لحاملي فيروس فقدان المناعة المكتسبة، في حال مسؤولية مرافق الدولة عن اكتساب المرض، كالحُقن أو الدم الملوث، معَ كفالة مجانية العلاج لهم.

وفي الجانب القانوني، دعا الهيبة إلى توفير بيئة قانونية مساعدة على ملاءمة التشريعات الوطنية مع المبادئ والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وأيّدَ، في هذا السياق، عدم المتابعة الجنائية للمرضى المصابين بـ"السيدا"، وتوفير المساعدة القانونية والقضائية لهم، وتمتيعهم بأعذار مؤهِّلة للإعفاء من العقاب في بعض الجرائم التي قد يرتكبونها.

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان قال إنَّ من مداخل معالجة وضعية المرضى والحاملين لفيروس "السيدا"، تعزيزُ العقوبات الجنائية وتوفيرُ مداخل لجبر الضرر، وتقوية المقاربة الوقائية من خلال نشر الوعي بمخاطر المرض وتوفير المعطيات بشأنه والتوعية بحقوق الضحايا والأسباب المؤدية له.

وشدّد المتحدّث على أنّ الجهود الوطنية المبذولة في إطار البرامج العمومية لمكافحة "السيدا"، تظل فعاليتها في الميدان مرهونة بمدى توافق المنظومة التشريعية مع المرجعيات الدولية لحقوق الإنسان، ودعا، في هذا السياق، إلى اتخاذ تدابيرَ من شأنها أن تكفل مساواة المرضى وحاملي الفيروس بغيرهم في ما يخص التمتع بباقي حقوق الإنسان، كالتعليم والعمل والسكن والضمان الاجتماعي والمشاركة في الحياة العامة والحريات الأساسية.

وفي ما يتعلّق بالمحيط التشريعي والتنظيمي المتعلق بفيروس نقص المناعة المكتسبة، قال الهيبة إنّ معالجة موضوع ملاءمة التشريعات الوطنية في هذا المجال مع المعايير الدولية يستدعي استحضار تحدّي زيادة تعرُّض بعض الفئات الهشّة لمخاطر الإصابة بالداء، والتمييز والوصْم الذي يعاني منه المرضى وحاملو الداء، فضلا عن إعاقة الاستجابة الفعَّالة التي تحدُّ من تدابير الوقاية، والتي تضمَّنتها عدة مرجعيات في مجال حقوق الإنسان، وكذا دستور 2011.

وأكّدَ المتحدّث أنَّ الانكباب على معالجة الأشخاص المصابين ينبغي أن ينبني على مقاربة حقوقية لتحقيق غايات وأهداف أساسية؛ على رأسها مكافحة مظاهر التمييز، والمساواة في العلاج بالنسبة للفئات الاجتماعية التي تعاني من تمثلات اجتماعية وثقافية تمسّ بالكرامة الإنسانية للمرضى وحاملي الفيروس وذويهم، والوقاية من المخاطر الصحية للمجتمع من انتشار الداء، وتوفير معطيات دقيقة حوله وحول المصابين به.

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان دعا إلى تعزيز الرعاية الصحية والولوج إلى العلاج بالنسبة للمرضى بـ"السيدا"، وتوفير الحماية للمعتقلين منهم داخل السجون، مضيفا أنَّ التفاعل الدؤوب مع المنظومة الأممية أصبح يَطرح أكثر من أي وقت مضى رهان مواكبة وملاءمة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بمختلف مصادرها.

http://www.hespress.com/societe/296261.html

آخر ساعة

اللجنة الأممية للاختفاء القسري تحرج الحكومة

المهدي هنان

68/1

بعد حوالي أسبوعين على الزيارة التي قادتها للمغرب، تستعد اللجنة الأممية للاختفاء القسري، للبدء في صياغة تقرير مفصل، يهم تجربة المملكة في التعامل مع ملف الاختفاء القسري، والمجهودات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة منذ إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لإغلاقه نهائيا. وبعد أن كشفت حورية السلامي، رئيسة الفريق الأممي، في ندوة صحافية سابقة، أن هذا الأخير تلقى 80 شكاية من عائلات ضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، وهي الملفات التي ما تزال مفتوحة في ظل شح المعلومات المرتبطة بها، رفضت الرئيسة في المقابل، الكشف عن نتائج اللقاءات بين اللجنة والحكومة، احتراما لقواعد الأمم المتحدة في الحياد وحق التحفظ. وكشفت مصادر "آخر ساعة"، أن التقرير الذي ستصدره اللجنة الأممية، سيتضمن معلومات محرجة للحكومة وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول مقبرة الحي المحمدي بالدار البيضاء التي يتواجد بها رفات عشرات المختفين في ظروف غامضة خلال أحداث الإضراب الوطني لـ1981... ● تفاصيل ص 3

التقرير الذي ستصدره اللجنة سيتضمن معلومات محرجة للحكومة وللمجلس الوطني

تقرير للجنة الاختفاء القسري يحرج الحكومة

المهدي هنان

68/1-3

تستعد اللجنة الأممية للاختفاء القسري، للبدء في صياغة تقرير مفصل، يهم تجربة المغرب في التعامل مع ملف الاختفاء القسري، والمجهودات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة منذ إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لإغلاقه نهائيا. وكشفت مصادر "آخر ساعة"، أن التقرير الذي ستصدره اللجنة الأممية، سيتضمن معلومات محرجة للحكومة وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول مقبرة الحي المحمدي بالدار البيضاء التي يتواجد بها رفات عشرات المختفين في ظروف غامضة خلال أحداث الإضراب الوطني لـ1981، حيث سجلت اللجنة أن

التقرير المقبل سيتضمن معلومات محرجة للحكومة وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المقبرة لم تفتح قط في وجه عائلات الضحايا، عكس ما نص عليه التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة، إضافة إلى أن لا شيء يثبت أن الأسماء المنشورة على الشاهدة الكبيرة التي تجمع اللائحة كاملة هي فعلا أسماء المدفونين في المقبرة. وأضافت ذات المصادر، أن اللجنة اعتبرت أن هذا الأمر تزيد من حدته، الطريقة التي تم بها حفر المقبرة، وهي الطريقة التي لا تساعد بتاتا على إجراء تحاليل الحمض النووي (ADN)، لتوضيح الحقيقة حول ظروف وفاة الضحايا وحول هويتهم الحقيقية، وهو ما يرد عليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأنه سيحدث بنكا للمعلومات بخصوص نتائج تحليل الحمض النووي، لكنه لم يكشف لحد الآن عن تاريخ إنجاز هذا الأمر. وانتهت الزيارة التي جمعت اللجنة الأممية بممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء اللجنة الجهوية للمجلس بالدار البيضاء للمقبرة في الـ15 من الشهر الجاري، إلى تسجيل خلاف حول أرقام الضحايا المدفونين بالمكان نفسه، إذ أبرزت المصادر نفسها، أن العدد الذي كشف عنه التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، يتحدد في 114 شخصا. ●

مجلس اليزمي يدعو إلى تجريم التمييز ضد المصابين بفيروس السيدا

في إطار الاستراتجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، التي أطلقتها وزارة الصحة بشراكة **مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، نظمت، صباح اليوم الخميس، ورشة في الرباط لتقديم دراسة حول البيئة التشريعية والتنظيمية

في إطار الاستراتجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، التي أطلقتها وزارة الصحة بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نظمت، صباح اليوم الخميس، ورشة في الرباط لتقديم دراسة حول البيئة التشريعية والتنظيمية المتصلة بفيروس نقص المناعة.

وكشف رشيد أبو الطيب، مستشار في السيدا وحقوق الإنسان، أن الدراسة، التي ستداول مضامينها وتوصياتها من قبل المشاركين في الورشة قبل عرضها على المجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرلمان، تأتي في إطار المجهودات، التي يبذلها المغرب من أجل محاربة داء السيدا. وأشار إلى أن المغرب وضع ثلاث مخططات استراتجية، لاقت نجاحا مهما، إلا أن الدراسة كشفت بعض النواقص والأمور، التي يجب إصلاحها، وهي نقط لها علاقة بحقوق الإنسان، ذات الصلة*بفيروس المناعة المكتسبة.

وأوضح المصدر نفسه أن هذه النواقص، التي كشفتها الدراسة تتعلق بالتمييز، الذي يعانيه الناس، الذين يتعايشون مع الفيروس، وكذلك الأكثر عرضة للإصابة به، إذ*يمنعهم هذا التمييز من الوصول إلى أماكن العلاج والوقاية.

وأشار المتحدث نفسه إلى أن الدراسة تهدف إلى المراجعة التشريعية، ما يمكن من تجريم التمييز ضد المصابين بالفيروس والأكثر عرضة للإصابة به.

وأضاف أبو الطيب أن الدراسة كشفت أن التشريع المغربي متطور على مستوى حقوق الإنسان، خصوصا دستور 2011، الذي ضمن جميع الحقوق، التي التزم بها المغرب دوليا، وكذلك تلك التي تحمي التمييز بسبب المرض، الذي لم*يجرمه القانون الجنائي، ولا*قانون الشغل اعتبر الطرد بسبب المرض طردا تعسفيا.

وشدد المتحدث نفسه على ضرورة تجريم التمييز ضد المصابين بداء "السيدا" والأشخاص الأكثر عرضة له من بائعات الهوى، والمثليين حين توجههم إلى طلب العلاج، مضيفا أن توصيات الورشة سيتم عرضها على البرلمان قبل المصادقة على مشروع القانون الجنائي.

http://www.mutuellemaroc.ma/vb/showthread.php?t=204444

Sida : Des trous dans l'arsenal juridique

Difficultés d'accès aux soins, notamment dentaires, licenciement abusif, violation du principe de confidentialité du statut sérologique au sein des établissements pénitentiaires…

La liste des discriminations constatées par le CNDH dans sa revue de l'environnement législatif lié au VHI/SIDA est longue. Ce document, élaboré pour évaluer l'impact de la stratégie nationale sur les droits humains et le VIH/SIDA, détaille les carences réglementaires. Sans grande surprise, les séropositifs n'intentent pas de recours pour pratique discriminatoire. La faute à une réglementation qui n'inclut pas explicitement le VIH.

En effet, ni le Code du travail ni le Code pénal ne spécifient le VIH comme un motif de discrimination. Au contraire, la législation punit sévèrement les personnes les plus exposées aux risques d'infection par le VIH.

Le CNDH dénonce entre autres l'article 489 du Code pénal qui incrimine l'homosexualité ainsi que l'article 490 de ce même texte qui prévoit de lourdes peines en cas de relations sexuelles hors mariage. Or, ces dispositions mettent les séropositifs au ban de la société.

«Cette législation se répercute négativement sur la riposte du sida car la crainte de subir des peines pousse cette population à se cacher et à ne pas accéder aux services de prévention et de prise en charge», constate le CNDH. D'autres failles législatives sont constatées par le Conseil.

Il s'agit notamment de l'absence dans le Code pénal d'une disposition réprimant le délit de transmission ou d'exposition au VIH.

D'ailleurs, la seule affaire qui avait débouché à des poursuites judiciaires contre une personne vivant avec le VIH pour avoir exposé ses partenaires au risque d'infection n'a pas été retenue par le tribunal de première instance de Tanger comme un délit, rappelle le CNDH.

Or, «cette décision fait de l'acceptation du risque de contamination une cause d'exonération de responsabilité», peut dans lire dans le document du CNDH.

Face à cette situation, le CNDH recommande le lancement d'un débat national dont les conclusions permettront d'orienter la justice sur les situations d'exposition ou de transmission involontaires de VIH qui ne doivent pas relever du juge pénal. L'intervention de ce dernier devrait se réduire aux situations de transmission volontaire, estime le CNDH.

H.B

Les séropositifs lourdement discriminés au Maroc

Refus de soins, licenciements et difficultés d'accès à une aide juridique appropriée, relevés par le CNDH

La stigmatisation et la discrimination des personnes porteuses de VIH demeurent une réalité au Maroc. Malgré la mise en place d'un arsenal juridique national comportant un ensemble de dispositions protectrices des droits applicables aux séropositifs, nombreux sont les cas et les pratiques discriminatoires qui ont été identifiés en milieu institutionnel.

Selon une étude réalisée par le CNDH avec l'appui de l'ONUSIDA et le Fonds mondial et présentée hier à Rabat lors d'un atelier sur la revue de l'environnement législatif et réglementaire lié au VIH/sida au Maroc, plusieurs porteurs de VIH se sont vu refuser des soins notamment en médecine dentaire et en chirurgie. En milieu du travail, ces personnes se plaignent de licenciements en raison de leur statut sérologique. La confidentialité de ce statut a été dans de nombreux cas violée. Une violation constatée également en d'autres milieux (hôpitaux et prisons). Une situation des plus contraignantes puisque plusieurs porteurs de VIH ont des difficultés d'accès à une aide juridique appropriée et pour prouver les discriminations dont ils ont fait l'objet. Ceci d'autant plus que la norme juridique en matière de discrimination n'a pas explicitement inclus le VIH. En fait, ni le Code du travail ni le Code pénal ne le déclinent comme motif de discrimination.

Mais il n'y a pas que les porteurs de ce rétrovirus (PPVIH) qui sont victimes, les personnes les plus exposées au risque d'infection par le VIH (PPER) font également l'objet de stigmatisation sociale et juridique. En effet, le Code pénal punit sévèrement les comportements de cette dernière catégorie en cas d'homosexualité, de relations sexuelles hors mariage, de prostitution et de toxicomanie.

Une situation qui a des effets négatifs sur la lutte contre le sida puisque cette population, par crainte de subir les rigueurs de la loi, préfère se cacher et ne pas accéder aux services de prévention et de prise en charge. Les professionnelles du sexe se plaignent, pour leur part, de la violence sur les lieux de fréquentation et les homosexuels vivent en communautés fermées sur elles-mêmes et ne font donc pas assez de démarches pour se faire dépister. Quant aux usagers des drogues injectables interpellés, ils ne font pas régulièrement l'objet d'une injonction thérapeutique du fait de l'insuffisance de centres de soins.

L'absence de juridiction relative à la criminalisation de la transmission du VIH a été également pointée du doigt. Au Maroc, il n'existe dans le Code pénal aucune disposition réprimant le délit de transmission ou d'exposition au VIH. Les annales de la jurisprudence pénale ne contiennent pas non plus de décisions en la matière. La seule affaire où il y a eu des poursuites contre une PPVIH pour exposition de ses partenaires au risque, a été soumise au tribunal de 1er instance de Tanger sur le fondement de voies de faits avec préméditation, prévus par l'article 400 du Code pénal. Le tribunal n'a pas retenu ce délit, au motif que la femme poursuivie avait, avant ses rapports sexuels, dévoilé sa séropositivité à chacun de ses partenaires. Cette décision fait de l'acceptation du risque de contamination par le partenaire, une raison d'échapper à l'inculpation.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

• Sida: Les discriminations ont la peau dure

Le CNDH vient de rendre publics les résultats de la revue législative concernant les droits humains et le Sida. Il en ressort que les personnes atteintes du VIH sont mal protégées par la loi. Certes, l'arsenal juridique comporte des dispositions protectrices des droits et bannissant toutes les formes de discriminations, en termes d'accès à la santé, au travail et de la confidentialité des données personnelles. Mais dans la réalité, elles sont toujours l'objet d'une série de discriminations, notamment à travers le refus d'accès aux soins dentaires, à la chirurgie. Les séropositifs se plaignent aussi de licenciements en raison de leur statut. L'analyse de la législation nationale a aussi permis de constater que les personnes les plus exposées au virus sont stigmatisées et sévèrement punies par la loi. Le CNDH fait allusion à l'incrimination de l'homosexualité, de la prostitution et de la toxicomanie. Ce qui se répercute négativement sur la riposte au Sida, à cause de leur crainte de subir des peines. Il en ressort aussi qu'il n'existe dans le Code pénal aucune disposition réprimant le délit de transmission ou d'exposition au VIH. ***M.A.M.***

Étude

Le vide juridique favorise la stigmatisation des porteurs du VIH-Sida

Yousra Amrani,LE MATIN 25 February 2016 –

Bien que le Maroc ait mis en place un arsenal juridique solide comportant des dispositions protectrices contre la discrimination, les personnes vivant avec le VIH continuent de souffrir de la stigmatisation et de la discrimination. Cet état de fait porte atteinte à leur dignité, entrave leur accès aux services et contribue par conséquent à la propagation de l'épidémie.

Malgré les avancées réalisées par le Maroc en matière de prévention, de traitement, de soins et d'appui aux personnes vivant avec le VIH, l'accès à ces services par les séropositifs ainsi que les personnes exposées au risque d'infection reste entravé par les effets néfastes de la stigmatisation et de la discrimination. Cet état de fait porte atteinte à leur dignité, entrave leur accès aux services et contribue par conséquent à la propagation de l'épidémie. Une étude réalisée à l'initiative du ministère de la Santé en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et le Programme des Nations unies pour la lutte contre le Sida vient corroborer ce constat. L'étude, qui s'est intéressée à l'analyse de l'environnement législatif et réglementaire lié au VIH-Sida, fait état de plusieurs difficultés que rencontrent les personnes atteintes de ce virus. En effet, bien que le Maroc ait mis en place un arsenal juridique solide comportant de dispositions protectrices contre la discrimination, notamment l'article 9 du Code de travail et l'article 431-1 du Code pénal, force est de constater que ces textes ne citent pas le VIH comme motif de discrimination. Pourtant, les pratiques discriminatoires en milieu institutionnel sont identifiées par l'étude comme étant les principaux obstacles à l'accès aux services pour les malades.

L'enquête révèle en effet que le personnel médical refuse d'administrer des soins aux porteurs du virus, notamment en médecine dentaire et en chirurgie. En milieu de travail, la situation n'est pas reluisante non plus, les personnes atteintes du VIH se plaignent de licenciements en raison de leur statut sérologique. Ce statut, censé rester confidentiel, est, dans de nombreux cas, rompu, notamment par les hôpitaux, en milieu carcéral ou de travail, ce qui se répercute négativement sur la prise en charge des personnes vivant avec le VIH.

Par ailleurs, en raison des difficultés d'accès à une aide juridique et des difficultés à prouver les discriminations subies, ces personnes n'intentent pas de recours individuel pour pratique discriminatoire. «Il faut reconnaitre que la norme juridique en matière de discrimination n'a pas inclus explicitement le VIH. En effet, ni le Code du travail ni le Code pénal ne spécifient le VIH comme motif de discrimination», note Rachid Aboutayeb, consultant du CNDH pour la revue réglementaire.

L'étude conclut ainsi que les personnes vivant avec le VIH représentent une population fortement stigmatisée par la société et leurs comportements sont sévèrement punis par la législation nationale. Si les

porteurs du VIH ne sont pas directement incriminés, les homosexuels, les personnes ayant des relations sexuelles hors mariage, les prostitués et les toxicomanes sont condamnés à des peines lourdes de prison, ce qui se répercute, souligne l'étude, sur la riposte au sida. D'après cette enquête, la crainte de tomber sous le coup de la loi pousse cette population à se cacher et ne pas accéder aux services de prévention et de prise en charge. En revanche, il n'existe aucune disposition dans la loi qui réprime le délit de transmission ou de l'exposition au VIH. Les annales de la jurisprudence pénale ne contiennent pas non plus de décisions en la matière. Les élaborateurs de l'étude appellent donc à une réforme législative qui comprenne la revue des articles relatifs à la pénalisation de la discrimination et à intégrer le VIH comme source de discrimination. Une autre recommandation avancée concerne la ratification de la Convention arabe pour les droits de ces personnes. «Cela peut constituer une excellente opportunité pour le Maroc», souligne Rachid Aboutayeb. Les autres réformes concernent l'aspect réglementaire et portent principalement sur le respect de la confidentialité dans les hôpitaux, les prisons et les administrations publiques.

http://lematin.ma/journal/2016/le-vide-juridique-favorise-la-stigmatisation-des-porteurs-du-vih-sida/242336.html

فيديو. الريسوني: الفلسفة مادة لنشر الإلحاد

25/02/2016-حفيظ الصادق على الساعة | 17:45

دعا أحمد الريسوني، نائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، إلى مراجعة مقررات الفلسفة بشكل مستمر، وذلك بهدف ملاءمة التعليم مع الهوية المغربية والدين الإسلامي، وأوضح الريسوني أن مادة الفلسفة استغلت لنشر الإلحاد واللادينية كثيرا، مؤكدا على ضرورة مراجعتها لتكون ملائمة للتطورات واحتياجات الطلاب.

وهاجم الريسوني، الكاتب العام لـ "**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**" حول الإرث، والمشروع الإعلامي لإلياس العمري، الأمين العام لحزب "الأصالة والمعاصرة »، كما دافع عن بقاء دروس "التربية الإسلامية" وشُعبها في الجامعات والمعاهد المتخصصة، وقال إنه لم يثبت أنها خرجت "إرهابيا واحدا"، وفي المقابل قال الريسوني إن "شعبة الفلسفة استغلت لنشر الإلحاد واللادينية كثيرا".

وقال الريسوني منتقدا الصبار "لا أحد يقول بأن هذا الرجل ممن يستطيعون الكلام في هذا الموضوع"، قبل أن يدعوه إلى الاستحياء من نفسه قائلا: "أرجو شيئا من الحياء واحترام الاختصاص»، وخاطبه بالقول: "إذا لم يحترم العلم والعلماء وأهل الاختصاص وقطعية الدين وثوابته فعلى الأقل أن يحترم الدولة ومؤسساتها الذي هو الآن يرأس إحداها".

كما هاجم الريسوني بقوة المشروع الإعلامي "آخر ساعة" لإلياس العمري، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، ووصفه بالمشروع الفاشل، قبل أن يقول بأن "العمل فيه وعلى منهجه خطأ إن لم نقل خطيئة »، واعتبره مجرد "أداة للتشويش والتشويه والبلبلة لا أقل ولا أكثر."

http://www.le360.ma/ar/societe/75342

Fatwa takfiriste: Abou Naim persiste et signe

Ajouté le 25 Fevrier 2016 à 16:52

Le cheikh Abou Naim a été condamné en appel à un mois de prison avec sursis en juillet 2015 pour des vidéos takfiristes (Sur la photos, le cheikh Takfiriste avec ses avocats)

Ministres, intellectuels, activistes… la liste des personnalités "excommuniées" par Abou Naim est longue. C'est au tour des ministres Rachid Belmokhtar et Ahmed Toufiq d'en faire les frais.

Dans deux vidéos mises en ligne en début de semaine, le prédicateur salafiste Abou Naim s'en prend à Rachid Belmokhtar, ministre de l'Education, et Ahmed Toufiq, ministre des Affaires islamiques.

Le cheikh n'en est pas à sa première excommunication. Le premier secrétaire de l'USFP Driss Lachgar, l'activiste et intellectuel amazigh Ahmed Assid, et **le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Driss Yazami,** et d'autres, en ont déjà fait les frais. La chaîne 2M, a quant à elle, été traitée de "sioniste".

Selon le prédicateur, Belmokhtar et Toufiq dirigent "des lobbys laïcs" dans leurs ministère respectifs, et "ne craignent pas Dieu, cherchant à plaire aux chrétiens, aux juifs et autres ennemis de l'Islam".

Le premier, en particulier, est accusé d'être "un ministre ignorant et éduqué par la France et la francophonie". Abou Naim qualifie également d'"obscurantiste" la décision du ministre de l'Education d'enseigner certaines matières en langue françaises. Le ministre des Affaires islamiques Ahmed Toufiq est traité d'"extrémiste laïc", et d'"ennemi de la prédication".

Le Conseil supérieur des Ouléma étant le seul organisme religieux habilité à prononcer des fatwas officielles, le cheikh Abou Naim a été condamné en appel à un mois de prison avec sursis en juillet 2015 pour des vidéos takfiristes. En janvier de l'année précédente, il a été entendu par la police judiciaire avant d'être relâché.

Plus récemment, c'était au tour du Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) de saisir les ministres de la Justice et de la Communication il y a quelques semaines. Il a été alors demandé à ces derniers de prendre "les mesures nécessaires et pratiques pour mettre fin aux campagnes takfiristes et de dénigrement" menées par Abou Naim.

http://www.lareleve.ma/news14462.html

COP 22 : La guerre des agences ne doit pas éclipser les enjeux pour le Maroc

917

MOHAMED MALKI

S'il fallait résumer en une métaphore réductrice la ronde fomentée autour de l'appel d'offres en deux volets de la COP 22, lancé par le ministère de l'Intérieur, rien n'eut mieux convenu que celle d'une « poupée russe », à plusieurs dimensions ! Elle déboîte et dévoile des intérêts insoupçonnés, des groupes et des acteurs aux antipodes, met en évidence l'ardeur au gain, et cette inclinaison compétitive et compulsive à l'argent…Plus on l'ouvre, plus on s'y engouffre, plus le mystère s'épaissit.

La « poupée russe » en question pèsera au bas mot – mais certainement plus – quelque 800 Millions de dirhams, une bagatelle qu'aucun autre événement médiatique n'a mobilisée jusqu'ici au Maroc. C'est dire que le mirobolant chiffre, avant même d'être annoncé officiellement, n'a cessé de susciter de multiples et boulimiques appétits. C'est dire aussi qu'il nourrit espoirs et craintes, met mal à l'aise, voire met à mal simplement tous ceux et celles parmi les patrons d'agences spécialisées dans l'organisation des événements qui , pour une raison ou une autre, étaient jusque-là habitués à obtenir les gros marchés de gré à gré , sans appels d'offres, contournant royalement la réglementation des marchés publics, jouant de leurs relations intimes et, à défaut, du principe sacralisé de « retour de l'ascenseur »…C'est peu dire que de telles pratiques ont constitué , et dans une grande majorité des cas, le trait dominant de notre culture économique, dénoncé pourtant à tour de bras, mais omniprésent .

La candidature du Maroc pour organiser la COP 22 à Marrakech n'avait pas encore été posée et entérinée que, déjà, les esprits s'étaient emballés, laissant libre cours à l'imagination fertile des uns et des autres, ouvrant – le ballet des tripotages déployé - une sorte de « foire aux enchères », de jeu d'alliances perverses. Cette ruée des agences, nationales et étrangères, s'explique bien entendu. Elles subodorent les parfums du pactole et se positionnent dans un jeu de quilles. Tout a commencé par un « post » sur Facebook mettant en garde, sur le mode de l'amertume, la possible exclusion des agences marocaines dans l'organisation de la COP 22. Ce post, signé Majid Bennis, directeur général de l'agence Hors-Limite Organisation, est une interpellation, il a sonné le tocsin et ouvert la voie à un enchaînement de réactions, les unes critiques, les autres approbatrices . « L'appel d'offres lancé il y a quelques jours ne laisse aucune chance aux agences de la place », avait-il écrit. « …On a volontairement coupé l'herbe sous les pieds des agences locales et déroulé le tapis rouge aux agences internationales (Tel Richard Attias, GL Events Publics pour ne citer que celles-ci) », avait-il ajouté. Et de conclure sur un vibrant appel à la résistance: « J'invite toutes les agences de la place, petites et grandes, du nord au sud du pays à s'unir pour arrêter cette injustice et cette mascarade d'appel d'offres. Pour demander une révision de l'AO (appel d'offres). Une chose est sûre : on nous a déclaré la guerre, mais on ne se laissera pas faire. On gagnera…si on s'unit ».

Liké , ce post a été repris et publié tout de suite après par le site *Tourisma Post*, non sans susciter d'autres réactions, mettant en cause sa teneur et surtout donnant lieu à des éclaircissements supplémentaires. Le site *Quid.ma*, de notre confrère Naïm Kamal, a simplement voulu mettre les points sur les « i » en publiant un «papier» intitulé *« Evénementielle de la COP22 ; quand mes intérêts personnels se cachent derrière « la préférence nationale »*. Il n'y est pas allé de main morte : *« L'organisation de la COP22*, écrit-il, *aiguise bien des appétits chez tous ceux qui n'y voient qu'un gâteau à partager. Une vraie fausse polémique est née sur un site à audience confidentielle. Un « article » - le mot est bien trop grand pour ce qui a été publié sous la signature d'un directeur d'agence bien né et dont les marchés obtenus l'ont été grâce à un réseau « maternel » ô combien utile (…) Les arguments développés par ce patron d'agence converti en inattendu avocat de ses confrères, ceux-là même à qui il a, lui, coupé l'herbe sous les pieds du temps du gré à gré, semblent imparables.(…) La COP22 est organisée par deux partenaires : le Maroc et les Nations unies. L'organisation événementielle doit répondre à un cahier de charges minutieusement défini par les Nations unies.(…) Il n'y a pas volonté d'écarter les agences marocaines en imposant des « conditions draconiennes »(sic) mais de respecter les exigences importantes de l'ONU!… notamment en termes d'aménagement, d'équipement, de sécurité et de fourniture des services ».*

L'article de *Quid.ma* a mis le doigt sur la plaie, sans aucun doute. L'argument est qu'aucune agence marocaine, quels que soient son poids – financier notamment -, son expérience et son ambition, ne peut à elle seule assumer le cahier de charges de cette COP 22 qui ne devrait le céder en rien à celle organisée en décembre 2015 à Paris. Le retrait du dossier est soumis au dépôt préalable de caution de pas moins de 7 millions de dirhams. Il s'ensuit d'autres paramètres qui relèvent de la prouesse, et surtout cette condition sine qua non que le 10 mars prochain, date de l'ouverture des plis, la transparence totale sera le critère fondamental. D'ores et déjà, les organisateurs se prémunissent derrière cette exigence suprême qui ne transige pas avec l'éthique, qui ne laisse rien au hasard et met en porte-à-faux certaines agences habituées à « décrocher » les gros marchés sans concourir par le biais d'un appel d'offres notamment.

On comprend dès lors que, confrontés à la nouvelle donne, autrement dit à cette moralisation publique qu'implique l'appel d'offres de la COP 22, les dirigeants de certaines agences événementielles soient abasourdis, et décrient la procédure, fût-elle réglementaire et exigée par les Nations unies. Sauf qu'ils ne sont pas les seuls à ruer dans les brancards ou à recourir au lobbying. Le marché juteux de la COP 22 n'a pas alléché que des candidats nationaux, y compris au sein du ministère de l'énergie, mais comme pot de miel, il a aiguisé les appétits d'une agence comme ESL Agence Publics, qui a pignon sur rue à Paris et, suprême ironie, n'a jamais travaillé ni connu le Maroc auparavant. Il est vrai néanmoins que ses dirigeants, ayant déjà travaillé pour le compte du Maroc à la COP 21 à la demande de Hakima Haite, ministre déléguée chargée de l'Environnement, et entre autres sur l'événement de MEDays de Tanger , se sont imaginés déjà vainqueurs de la timbale…Dès potron-minet, ils se sont précipités pour annoncer leur candidature, ils ont fait le tour des voyages exploratoires et annoncé la création d'une filiale à Rabat. Non contents de s'ériger en modèle de la Com, « porteurs » de savoir et de techniques, ils avaient prévu d'organiser à Rabat une soirée où seraient conviés les représentants de l'Establishment et de la classe des décideurs. Ce qui devait être la cérémonie huppée de lancement de cette agence parachutée in extremis, s'est transformé in fine en une conférence de presse où, alignés sur la même table, le trio dirigeant de ESL-Agence Publics s'est évertué à convaincre la presse du bien-fondé d'une démarche au relent cupide.

Environ 150 hauts dirigeants de la planète pour l'environnement.

La COP 22 est à n'en pas douter une COP de l'Afrique, elle décline des enjeux continentaux et pour la diplomatie marocaine, elle met en exergue l'impératif de la gouvernance pour le financement de l'économie verte.

Ils sont à la tête du Directoire et s'appellent respectivement Gérard Askinazi, Jean-David Levitte et Alexandre Medvedowsky. Leur groupe a assuré l'organisation du pavillon du Maroc lors de la COP 21 avec cette promesse qu'il participerait à l'organisation de la COP 22 à Marrakech et, dans la logique des choses, emporterait même la compétition. Sur quoi cette conviction se fonde-t-elle ? Naturellement sur le fait que la ministre déléguée chargée de l'Environnement, Hakima Haite, non contente du succès que le Maroc a connu à Paris lors du Sommet du climat, si l'on en croit nos sources, aurait promis à M. Askinazi le marché de la COP 22 de Marrakech…. En contrepartie de quoi ? Toujours est-il que certains journaux n'ont pas hésité à établir le lien entre le fait que la nièce de la ministre déléguée, dénommée Najoua Haite, outre sa fonction à la mairie d'Evry dans l'Essonne, officie également au sein de ESL Agence Publics…De là à imaginer que le choix de son « patron » fait par la tante ministre pour confier le marché à ESL-Agence Publics, il n'y a qu'un pas franchi… Agence Publics

Jusqu'au cœur de Paris donc, le gré à gré marocain , de l'Etat à une société privée, s'est illustré à merveille et sans scrupules. Comment ne pas s'en étonner voire s'inquiéter quand on sait que le même Gérard Askinazi , fier patron de l'agence Publics, est cité officiellement depuis janvier dernier dans le scandale Bygmalion qui secoue la France et coûte à Nicolas Sarkozy d'être mis en examen pour dépassement des frais de sa campagne en 2012 ? Gérard Askinazi avait organisé les meetings de l'ancien président de la République française, notamment de Villepinte (50.000 personnes), du Trocadéro et de la Concorde qui ont mobilisé des montants faramineux, plus de 41,5 millions d'euros, alors que la loi fixe le plafond de 22,5 millions d'euros. Les dépenses réelles ont été minorées cependant à 18 millions d'euros. Gérard Askinazi a été fêlicité et décoré par Sarkozy en 2009,il a été aussi entendu en septembre 2014 par un juge parisien.

Le 11 février dernier, le Roi Mohammed VI a nommé Salaheddine Mezouar Président du Comité de pilotage de la COP 22 et approuvé en même temps la désignation des 11 membres qui accompagnent ce Comité. Le communiqué rendu public rappelle que la préparation et l'organisation de la COP 22 s'inscrit dans le cadre des Nations unies, comme pour en souligner l'exigence et l'éthique à laquelle, de toutes façons, le Maroc adhère. Le communiqué du ministère des Affaires étrangères indique « qu'en plus de M. Mezouar, le comité est composé de Abdelâdim Lhafi (Commissaire), Aziz Mekouar (ambassadeur pour la négociation multilatérale), Nizar Baraka (président du comité scientifique), Hakima Haité, (envoyée spéciale pour la mobilisation), Driss El Yazami (responsable du pôle de la société civile), Faouzi Lekjaa (responsable du pôle financier), Samira Sitaïl (responsable du pôle de la communication), Abdeslam Bikrate (responsable du pôle de la logistique et de la sécurité), Said Mouline (responsable du pôle partenariat public/privé) et Mohammed Benyahia (responsable du pôle événements parallèles «side events»). » La même source précise qu'en vertu des Hautes instructions Royales, une commission interministérielle a été mise en place, en vue d'accompagner l'organisation de cette importante échéance internationale.

La mise en place de ce Comité remet les choses en place et, les instructions royales aidant, donne la mesure du degré de rigueur et d'éthique. Et les agences, quelle que soit leur origine, s'y soumettront sous peine d'être écartées. On peut donc décliner grosso modo le croquis de ces dernières, annoncées officiellement ou officieusement dans la course, engagées depuis un moment dans un jeu d'alliances : le groupe Havas sur lequel s'adosse l'agence marocaine Avant Scène de Miryem Abitzer, connue pour décrocher de gros marchés de l'événementiel, de gré à gré, avec le soutien d'un poids lourd gouvernemental qui est aussi actionnaire dans son affaire ; Agence Publics déjà cité sur lequel s'adosse GL Events, Capital Events dont le président est Adil Lazrak, lui aussi dominant le marché dans une certaine mesure et bénéficiant des faveurs d'un autre ponte du pouvoir ; Hopskotch et enfin Richard Attias du groupe éponyme et le groupe A3 Communications de Neila Tazi, très proche de la CGEM.

Le climat est un tropisme que les Etats cultivent, il devient un enjeu. Il n'est que de voir la guerre que se livrent, aux Etats-Unis, un Barack Obama et ses adversaires sur son projet climatique que la Cour suprême des Etats-Unis vient de rejeter violemment. A la COP 22, la compétition s'annonce rude et sans appel, agences nationales et internationales noueront des partenariats, attendront la date butoire du 10 mars, conformément aux dispositions du cahier de charges, tenteront même de faire pression. Ce que l'on en retire c'est, au moins cette fois-ci, le coup d'arrêt porté au gré à gré. Le Maroc ne saurait être une « République bananière » à la merci des gros intérêts. Peut-être que la COP 22, à la différence et à rebours des autres événements dont beaucoup organisés sans appel d'offres transparents, aura le mérite de nous donner le vertueux exemple de régularité et de moralité publique, sans doute enterrera-t-elle dans les catacombes le jeu de complaisance, de favoritisme, de « copains et de coquins »… La COP 22 est à n'en pas douter une COP de l'Afrique, elle décline des enjeux continentaux et pour la diplomatie marocaine, elle met en exergue l'impératif de la gouvernance pour le financement de l'économie verte.■